**Check against delivery**

**خطاب رئيس وفد لبنان إلى جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل حول حالة حقوق الانسان**

**جنيف، في ١٨/١/٢٠٢١**

حضرة الرئيسة،

حضرات رؤساء الوفود المشاركة في هذا الاستعراض،

حضرات ممثلي المجتمع المدني،

السيدات والسادة،

نضع اليوم تقرير لبنان الوطني الثالث، ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل حول حالة حقوق الانسان، امام المجلس الموّقر. وهو أعدّ بإشراف "الآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية"، وشكل مضمونه ثمرة مشاورات بين المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان، من وزارات، ومؤسسات وطنية، وجهات نيابية، وهيئات المجتمع المدني، و"اللجنة الوطنية المعنية بإعداد التقرير الوطني الطوعي حول اهداف اجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠."  وذلك، بدعم مستمرّ، وكلما دعت الحاجة، من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، مشكوراً.

فمن بيروت حيث يتابع اعضاء الوفد جلسة المناقشة نتيجة الـ COVID 19 إلى جنيف، يحضر لبنان اليوم متسلحاً بقناعته الراسخة، وجوهرها أن المنظومة الدولية لتعزيز حقوق الإنسان تشكّل، وبالرغم من كل العقبات، إنجازاً فريداً للإنسانية، علينا العمل معاً، لتحصينه باستمرار. فتجسّد هذه المنظومة قيماً إنسانية جامعة، وقواسم مشتركة بين مختلف الحضارات والثقافات، يعول عليها من أجل بناء مجتمعات قائمة على الحرية والعدل والمساواة.

وينبع أيضاً تمسّك لبنان بمبادئ حقوق الانسان في دستوره وقوانينه، من طبيعة مجتمعه التعدّدية، ومن ارثه الحضاري ودوره التاريخي، كملتقى للثقافات، وكمعبر بين الشرق والغرب. وأبعد من ذلك، يعي لبنان**،** شعباً ودولة ومجتمعا مدنياً، كم أن مهمة حماية حقوق الانسان وتعزيزها، هي مسار تراكمي يعد جزءٌ لا يتجزأ من عملية الحفاظ على هوية لبنان، وضمان استمراريته، وتحصين سلمه الأهلي، وتعبيد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة. كما نعي في لبنان أهمية التعاون والحوار الدوليين في هذا المجال.

بطبيعة الحال، تمحور التقرير حول كيفية تعاطي الإدارات العامة مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني للعام ٢٠١٥. وهو سعى إلى تظهير صورة شفافة عن حالة حقوق الانسان في لبنان، لجهة التقدّم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية، والذي لن نعيد تكرار الحديث عنه هنا، كما لجهة أبرز التحديات الماثلة امام لبنان، والتي يفترض بنا معالجتها خلال المرحلة القادمة.

يجد لبنان نفسه في الوقت الحاضر، امام منعطف دقيق محفوف بالمخاطر. ويرزح تحت مجموعة من الازمات المتداخلة، وأهمها ازمة مالية اقتصادية خانقة مصحوبة بعدم استقرار في عمل المؤسسات الدستورية، حيث شهدنا استقالة حكومتين في فترة لا تتجاوز العشرة اشهر. وقد جاءت كارثة انفجار مرفأ بيروت، التي كبدت البلد خسائر بالارواح وبالممتلكات، وخلفت مشكلة انسانية كبيرة متعددة الابعاد. واتت جائحة الكورونا لتعمق من حجم الازمات الاخرى، وتلقي اعباء كبيرة إضافية على قدرة أجهزة الدولة على مواجهتها.

اقترنت هذه الظروف الضاغطة بتحديات قديمة، كالاحتلال الاسرائيلي لاجزاء من جنوب لبنان، واستمراره بإنتهاك السيادة اللبنانية، والحروب المستمرة في الجوار والخطر الإرهابي. تضاف اليها أزمتي النزوح السوري واللجوء الفلسطيني، مما يضاعف المسؤولية الملقاة على عاتقنا للحفاظ على المكتسبات وإحراز التقدم المنشود في تعزيز حقوق الانسان خاصة عبر عملية اصلاح جذري ترتكز على مكافحة الفساد وتلبي طموحات الشعب اللبناني.

وفي هذا السياق، يعمل **مجلس النوّاب** على تعزيز الإطار التشريعي بمجموعة من القوانين، ومنها حق الوصول الى المعلومات ومكافحة الفساد، والتي سيرد عرض مقتضب عنها في مداخلة رئاسة **مجلس الوزراء**.

كما تتابع **رئاسة مجلس الوزراء** الخطوات المتممة لعملية التدقيق الجنائي المالي التي تعتبر اساسية في عملية الاصلاح المالي والحؤول دون اهدار حقوق اللبنانيين.

وتشكل مصادقة **مجلس النوّاب** على "قانون رفع السرية المصرفية" عن المسؤولين، ردأ على الرسالة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية، خطوة مساعدة في هذا المجال.

اما من ناحية الحقوق المدنية والسياسية، يشهد للاجهزة القضائية والأمنية المختصة حرصها الدائم على تحقيق التوازن السليم بينحماية حرية الرأي والتعبير والتظاهر، ضمن القوانين الوطنية والتزامات لبنان بالمواثيق الدولية**،** وبين الحقوق الاساسية الاخرى، وذلكرغم كل التحديات التي ترتبها ضرورات حفظ الامن والنظام والحقوق الاساسية، في ظل مجريات الحراك الشعبي**.**

وفي سياق متصل، التزمت الأجهزة العسكرية والأمنية، من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام وأمن دولة، بضرورة تعميم مبادئ حقوق الانسان، على عناصرها المولجين إنفاذ القانون، من خلال تطوير الأطر المؤسساتية الخاصة، وتكثيف التدريبات، واعتماد مدّونات قواعد السلوك، ومبادئ توجيهية، ومذكرات خدمة للعناصر.

وتبقى تلك الاجهزة منفتحة على التعاون مع المنظمات المعنية بحقوق الانسان، المحلية والدولية، لتسهيل مهامها، وايضاح بعض الامور، حين تدعو الحاجة**.**

وفي إطار التعامل مع المآسي الانسانية المتعدّدة الأبعاد الناتجة عن كارثة انفجار مرفأ بيروت، أدارت **وزارة الدفاع** **الوطني**"حالة الطوارئ" واعمال الاغاثة وتوزيع المساعداتوالتعويضات، كما لعبت الوزارات الأخرى، كلّ بحسب ولايتها وضمن الإمكانيات المتوّفرة لديها، الدور الإنقاذي اللازم، بدعم من هيئات المجتمع المدني، وفي ظل تعاطف دولي مع لبنان**.**

كما سعت السلطات اللبنانيّة إلى كشف حقيقة وملابساتالانفجار**،** فأحال مجلس الوزراء الجريمة أمام المجلس العدلي. ومنذ تاريخ تعيينه بالتنسيق وموافقة "مجلس القضاء الأعلى"، باشر المحقّق العدلي في تحقيقاته، وتمّ الاستماع إلى العديد من الشهود، وتمّ توقيف العديد من المشتبه بهم، كما تمّ الإدعاء على البعض الآخر. وبالاضافة الى الشق الداخلي من التحقيق، وجه المحقق استنابات الى عدد من الدول**.** فالملفّ يسير وفقاً للقانون بالسرعة الممكنة ولكن من دون تسرّع، مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين حقوق الدفاع والحرص على الضمانات التي منحها القانون للموقوفين، ومع الحفاظ طبعاً على سريّة التحقيق.

قد شكلت الحكومة لجنة وزارية لمعالجة التداعيات المتعددة الاوجه للاقفال الناتج عن COVID 19 سواء الصحية او الاقتصادية. فدأبت **وزارة الصحة العامة** على رفع مستويات جهوزية المستشفيات الحكومية، علما انها ايضا تتعامل مع آثار الازمة المالية والاقتصادية على القطاع الصحي.

واعتمدت القوى العسكرية والأمنية، من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام وأمن دولة، اجراءات خاصة للوقاية من انتشار الوباء في السجون وأماكن الاحتجاز.

وتكاملت هذه الإجراءات مع تنفيذ **وزارة العدل** للخطة التي اعدتها للحدّ من الاكتظاظ في السجون، وفي اماكن التوقيف، خاصةً وان هذه المشكلة باتت أكثر الحاحا في ظل انتشار وباء الكوفيد.

في الحق في التعليم، وضعت **وزارة التربية والتعليم العالي** "خطة العودة الى المدرسة ٢٠٢٠-٢٠٢١" بهدف انقاذ القطاع التربوي رغم كل التحديات، كما لا زالت الوزارة تسيّر برنامج Race**(Reaching all children with** **Education**) لتعليم النازحين السوريين.

**أما وزارة العمل،** فتولي اهتماماً حثيثاً لوضع العاملات المنزليات المهاجرات، ولمعاناتهن، كما قامت بتنظيم سفر الراغبات منهن بالعودة الى بلادهن، بعد ما استفحلت الازمة في لبنان، بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام. وتصرّ وزارة العمل على السعي الى اقرار النسخة المنقحة من "عقد العمل الموحد"، والتي بلورتها بعد مشاورات واسعة النطاق مع الاطراف المعنية، من حكومية وغير حكومية.

اتخذت **وزارة الاقتصاد والتجارة** اجراءات طارئة لتنظيم عملية دعم التجارة في المواد الغذائية الأساسية، اي السلة الاستهلاكية الموّسعة، وموادها الاولية الزراعية والصناعية.

وفي إطار حماية حقوق الفئات الأكثر عرضة، اقرّت **وزارة الشؤون الاجتماعية** "الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة والطفل." وهي تعدّ وتنفذّ عدّة برامج واستراتيجيات للحماية الاجتماعية، كما تنسّق جهود "الخطّة اللبنانية للاستجابة لأزمة" النزوح السوري إلى لبنان، التي انطلقت في العام 2017، بالتعاون بين كافة الوزارات، وبين هيئات المجتمع المدني، وبدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية.

اما في ما يتعلق بالنازحين السوريين، وبالرغم من الاعداد التي يستضيفها والتي تفوق قدرته على الاستيعاب، عمل لبنان على تأمين حقوق النازحين الأساسية، وخاصةً في الأمن والحماية.ولا تتساهل السلطات اللبنانية الرسمية مع أية اساءة او انتهاك بحقّ النازحين. وفي السنوات الأخيرة، عملت **المديرية العامة للأمن العام** على تنظيم عمليات عودة طوعية لمجموعات من النازحين.

نكرر استعداد لبنان للعمل البنّاء مع المجتمع الدولي، لإيجاد حلّ نهائي لأزمة نزوح السوريين اليه، وتسهيل عودتهم الآمنة والكريمة الى ديارهم، خاصةً أن لا الدستور اللبناني ولا القوانين الوطنية المرعية الاجراء، ولا الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها لبنان حالياً، تسمح باعتماد حلول من نوع الادماج أوالتوطين للنازحين.

تسعى لجنة **الحوار اللبناني الفلسطيني** إلى تحسين شروط العمل الخاصة بهم ضمن الاطر المتاحة.

في مجال حقوق المرأة، ~~خطت~~ باشرت **الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية**  تنفيذ خطة العمل الوطنية حول قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥. وبالتنسيق بين الهيئة **و**وزارة العدل وغيرها من الجهات المعنية، أقرّ مجلس النوّاب بتاريخ ٢١/١/٢٠٢١ "قانون تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياها وضمان اعادة اندماجهم في المجتمع"، و"قانون تعديل قانون حماية النساء وكافة افراد الاسرة من العنف الاسري."ونحن في صدّد الإجراءات الآيلة إلى وضع هذين القانونين الجديدين موضع التنفيذ.

في الختام اود ان أنوه بكافة الجهات اللبنانية الرسمية التي ساهمت باعداد هذا التقرير واحيي جهودها في  سبيل تعزيز حقوق الانسان في لبنان رغم كل التحديات. كما نتمنى لهذا الاستعراض النجاح بجو من الحوار البناء.

وشكراً.